نشرة صندوق النقد الدولي

الأزمة المالية العالمية

صندوق النقد الدولي: بلدان العالم يجب أن تعمل معا للحد من أضرار الأزمة

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
13 أكتوبر 2008

- العالم يمر بأخطر أزمة مالية منذ ثلاثينات القرن الماضي
- الإجراءات المنسقة سوف تضمن عبور العالم هذه الأزمة "دون الإضرار بالاقتصادات"
- هناك تقدم في اجتماعات نهاية الأسبوع، ولكن الأمر يتطلب مزيدا من الجهد للحد من الضرر على الاقتصاد الحقيقي

قال دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، مخاطبا القيادات المالية العالمية المجتمعة في العاصمة واشنطن إن التحرك العالمي المنسق بدأ يحول مسار الأزمة المالية الجارفة، ولكن على الحكومات أيضا "أن تنشر كافة أدواتها" للحد من الأضرار على الاقتصاد الحقيقي.

وقد صرح السيد ستراوس-كان في ختام الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي التي عُقدت في الفترة 10-13 أكتوبر بأن "انهيار الثقة في الأسواق تَرافَق حتى نهاية الأسبوع ترافقا شبه تام مع انهيار في الثقة بين البلدان. ورأينا اتجاها سيئا للغاية نحو تدابير الطرف الواحد التي تتخذ على أساس المصالح القومية. والآن بدأ حدوث تحول بالفعل ... وحسب ما رأينا هذا الصباح، تبدو النتائج جيدة في الأسواق الآسيوية والأوروبية.".

ولكنه قال أيضا إن الطريق لا يزال طويلا إلى أن تستقر الأسواق المالية وينتعش الاقتصاد العالمي المنهك. وأضاف: "من الضروري اتخاذ إجراءات في الأسواق المالية، ولكن ذلك لا يكفي. فنحن بحاجة أيضا إلى نشر كافة أدوات السياسة الاقتصادية الكلية الحديثة للحد من الأضرار على الاقتصاد الحقيقي."

وسوف يأخذ الصندوق زمام القيادة في استقاء الدروس من الأزمة والتوصية بمزيد من الإجراءات لاستعادة الثقة والاستقرار.

العالم تعلم من درس الثلاثينات

وصرح ستراوس-كان في كلمة أمام مجلس محافظي الصندوق بأن العالم يخوض أخطر أزمة مالية منذ الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي. وبفضل الدروس التي تعلمها، فهو يمتلك الآن الأدوات الاقتصادية التي تساعده على "العبور باقتصاداتنا ومجتمعاتنا هذه الأزمة دون أن تصاب بسوء."

وقد وضع قادة العالم السياسيون والماليون المجتمعون في العاصمتين واشنطن وباريس خلال نهاية الأسبوع سلسلة من الخطط والتصريحات لمكافحة الأزمة المالية واستعادة الثقة في النظام المالي العالمي الذي أصيب بضائقة ائتمانية حادة نشأت في البداية عن انهيار سوق الرهن العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة.

واتفقت التصريحات حول الحاجة إلى تنسيق العمل بين بلدان العالم، والتي أدلى بها زعماء مجموعة الاقتصادات المتقدمة السبعة، والبلدان الخمس عشر الأعضاء في منطقة اليورو، واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التي تمثل أعضاء الصندوق البالغ عددهم 185 بلدا، ومجموعة العشرين التي تمثل كلا من الاقتصادات المتقدمة والنامية.

مناهج جديدة

صرح السيد ستراوس-كان بأن الحكومات على استعداد للخروج عن المألوف واتباع مناهج جديدة لوضع حد للدوامة الهبوطية التي يشهدها نشاط الأسواق. وقال: "تتسم هذه المناهج بتزايد طابعها الشامل، حيث نجدها تتعرض للأزمة المالية بجميع جوانبها: السيولة، والأصول الرديئة، ونقص رؤوس الأموال، وخاصة الثقة."

ويتمثل محور خطة مجموعة السبعة في التزام أقوى من أي وقت مضى باستخدام كافة الأدوات المتاحة لدعم المؤسسات المالية ذات التأثير على النظام المالي. وتحدد الخطة الآليات التي يمكن أن تستعين بها البلدان في دعم النظام، وإعطاء دفعة البداية لأنشطة الائتمان، واستعادة الثقة.

وأعلنت بلدان منطقة اليورو أنها ستشتري حصصا في البنوك لدعم مواردها المالية وضمان الإقراض بين البنوك حتى نهاية العام القادم. وصرح رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون بعد مغادرة الاجتماع قائلا: "أرى أن الثقة في النظام المصرفي سوف تعود في الأيام القليلة القادمة."

وقال السيد ستراوس-كان إن استجابات بلدان العالم لا يتعين أن تتطابق بالضرورة، ولكنها ينبغي أن تكون متسقة. وأضاف: "لا يزال أمامنا طريق طويل للغاية لم نقطعه بعد. وليس من الضروري أن نتبع جميعا نفس السياسات، وإنما يجب أن نتحدث معا عن سياسات كل منا، وأن نفكر في آثار إجراءاتنا على شركائنا من البلدان. ونهاية الأسبوع هذه ما هي إلا بداية جهد طويل."

تنشيط الاقتصاد الحقيقي

كذلك ذكر السيد ستراوس-كان أنه يلزم اتخاذ إجراءات تحد من الأضرار على الاقتصاد الحقيقي، إذ تشير التوقعات الواردة في آخر عدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى هبوط النمو في عام 2009 ليبلغ معدله 3%. وحدد المدير العام كيف ينبغي أن تستجيب الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة والبلدان النامية.

- ينبغي أن تستخدم **الاقتصادات المتقدمة** "سياسة المالية العامة عندما يتيسر لها ذلك." وأوضح استخدام لها هو تخفيف الضغوط في موطن تركزها: أي في القطاع المالي وقطاع الإسكان. ولكن الحكومات التي تستطيع أداء هذه المهمة ينبغي أن تكون مستعدة لتنفيذ دفعة تنشيطية مالية على نطاق أوسع. وثمة متسع أيضا لاستخدام السياسة النقدية من أجل دعم النمو، استنادا إلى تخفيض أسعار الفائدة الذي أجرته البنوك المركزية على أساس تعاوني.
- وتتباين **الاقتصادات الصاعدة** في درجات حرية الحركة المتاحة لها. فبعضها يمكنه السحب من الاحتياطيات لتمويل نقص مؤقت ومفاجئ في تدفقات رأس المال، بينما يحتاج بعضها الآخر إلى رفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية تمشيا مع علاوات المخاطر بغية القضاء على التدفقات الخارجة وتعزيز الثقة في عملاتها المحلية. وهناك بلدان قد تحتاج إلى مساعدات ضخمة، بما في ذلك مساعدات صندوق النقد الدولي. وفي هذا الصدد قال ستراوس–كان: "لدينا كم وفير من السيولة للقيام بهذه المهمة."
- وتواجه **البلدان النامية** انخفاضا في الطلب على الصادرات وتراجعا في القدرة على الوصول إلى الائتمان التجاري. وهناك أزمة أخرى يرزح الكثيرون تحت وطأتها بالفعل ــ وهي أزمة الغذاء والوقود التي فرضت ضغوطا على الميزانيات العامة وموازين المدفوعات وأدت إلى ارتفاع التضخم وتكاليف المعيشة. وتعهد السيد ستراوس–كان بأن يمد الصندوق يد العون للبلدان التي تواجه صعوبات، قائلا إنه مستعد للإقراض العاجل. وحث سيادته البلدان المتقدمة على ألا تخفض ميزانياتها المخصصة للمعونة بسبب الأزمة المالية.

الدروس المستقاة

قال المدير العام إن أزمة الأسواق المالية كانت نتاجا لثلاثة إخفاقات: إخفاق تنظيمي ورقابي في الاقتصادات المتقدمة، وإخفاق في إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الخاصة، وإخفاق في آليات الانضباط السوقي.

وأضاف: سوف يتطلب منع تكرار هذه الإخفاقات بذل جهد دولي، لأن الحدود لا تحصن المؤسسات المالية أو تجعلها في مأمن من الاضطرابات المالية. .

وقد طلبت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية أن يأخذ الصندوق زمام القيادة في استقاء الدروس من الأزمة والتوصية بالإجراءات الفعالة اللازمة لاستعادة الثقة والاستقرار. وسوف يتعاون في هذا الصدد مع منتدى الاستقرار المالي ومجموعة العشرين وغيرهما، ومن المقرر أن يرفع تقريرا إلى اللجنة في موعد لا يتجاوز اجتماعها القادم الذي سيعقد في شهر إبريل.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: *imfsurvey@imf.org*